

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٥

بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات

ال الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الدستور :

و على قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ :

و على قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ :

وبناءً على موافقة المجلس الأعلى للجامعات :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة :

## قرار

**القانون الآتي نصه:**

**(المادة الأولى)**

**يُستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (١١٠) من قانون تنظيم الجامعات**

**ال الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ النص الآتي :**

**يعاقب بالعزل عضو هيئة التدريس الذي يرتكب أي من الأفعال الآتية :**

**١ - الاشتراك أو التحرير أو المساعدة على العنف أو أحداث الشغب داخل الجامعات**  
**أو أي من منشآتها .**

**٢ - ممارسة الأعمال الخزبية داخل الجامعة .**

**٣ - إدخال سلاح من أي نوع كان للجامعة أو مفرقعات أو ألعاب نارية أو مواد حارقة**  
**أو غير ذلك من الأدوات والمواد التي تعرض الأفراد أو المنشآت أو الممتلكات للضرر أو الخطر .**

٤ - كل فعل يزري بشرف عضو هيئة التدريس أو من شأنه أن يمس نزاهته وكرامته وكراهة الوظيفة أو فيه مخالفة لنص المادة (١٠٣) من هذا القانون .

ويحال مقترف أى من الأفعال المشار إليها بالبنود (١ ، ٢ ، ٣) للتحقيق بقرار من رئيس الجامعة الذى له أن يأمر بإحالته لمجلس التأديب إن رأى محلًا لذلك على أن يعلمه ببيان التهم الموجه إليه وبصورة من تقرير المحقق بكتاب موصى عليه بعلم الوصول قبل جلسة المحاكمة بسبعة أيام على الأكثـر .

ويوقف عضو هيئة التدريس عن العمل بقوة القانون بمجرد صدور قرار إحالته للتحقيق حال اتهامه باقتراف أى من الأفعال المشار إليها فى البند (١ ، ٢ ، ٣) من هذه المادة لمدة لا تجاوز ستة أشهر أو لحين صدور قرار من مجلس التأديب فى شأن محاكمته تأديبياً أى التاريخين أقرب ، كما يمنع من دخول أماكن الجامعة عدا الأيام المحددة لنظر جلسات التحقيق والمحاكمة التأديبية .

ويسرى حكم هذه الفقرة على معاونى أعضاء هيئة التدريس من المعيدين والمدرسين المساعدين ، وعلى العاملين فى الجامعة الخاضعين لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين فى الدولة المشار إليه . فيما يتعلق باقترافهم الأفعال المنصوص عليها فى البند (١ ، ٢ ، ٣) من هذه الفقرة .

#### (المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٤٣٦ هـ

( الموافق ١٥ يناير سنة ٢٠١٥ م ) .

**عبد الفتاح السيسى**